مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب
Issn: 2572- 0058 Eissn: 2676-1696
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/485
المجلد 09 العدد 01 جانفي 2025 ص172/ 178

الاضطراب المنهجي في مذكرات التخرج

Methodological disorder in graduation theses

عيسى طيبي*
جامعة البويرة (الجزائر)
a.taibi@univ-bouira.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2024/ 12 /04
تاريخ القبول:
2024/12/23

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الإشراف
- ✓ الاضطراب
- ✓ منهجية البحث

الملخص

يواجه الأساتذة في متابعة الإشراف على مذكرات التخرج (ليسانس أو ماستر) مشاكل جمة، منها ما يتعلق بجوانب منهجية، منها ما له صلة باللغة المستخدمة، وبعضها الآخر له علاقة بسوء استخدام المنهج المتبع،... ما ينعكس سلبا في الصورة النهائية لهذه المذكرات.

تستوجب هذه الصورة النهائية الباهتة لمذكرات التخرج العودة إلى ضرورة التأكيد على الالتزام بمنهجية البحث، تجنبا لهذا النوع من الاضطراب الذي يبعث على النفور من تصفح مختلف البحوث، ويشوش كثيرا على نتائجها.

Article info

Received 04/12/2024
Accepted 23/12/2024

Abstract : (not more than 10 Lines)

Professors supervising graduation theses (Bachelor 's or Master 's) face numerous challenges, some of which are related to methodological aspects, others to the language used, and others still to the improper application of

*المؤلف المرسل

t0he adopted research methods. Thes issues negatively impact the final quality of the theses.
The dull final outcome of graduation theses highlights the necessity of reaffirming the importance of adhering to proper research methodology. This adherence is crucial to avoiding such disorders, which discourage readers from engaging with various studies end greatly distorts its results.

Keywords:
- ✓ *Supervision*
- ✓ *Disorder*
- ✓ *Methodology*

. مقدمة:

يكون الطالب عند نهاية مرحلتي الليسانس والماستر على موعد مع إنجاز مذكرتي الطورين، وتسبق إنجاز هاتين المذكرتين بحوث قصيرة تنجز خلال كل سنة، وفي كل مستوى، وفي مختلف المواد المبرمجة، يكون هدفها تمرين الطلبة على استعمال المصادر والمراجع، وكيفية جمع المعلومات وترتيبها، وهو تقييم وتقويم مستمر للطالب الباحث، كما إنّ هناك مواد تَكْلُف بتعليم الطلبة منهجية البحث وتقنياته على غرار مادتي " تقنيات البحث " و" منهجية البحث" المبرمجتين على التوالي في السنة الأولى ليسانس، والسنة الأولى ماستر.

وإذا كانت مذكرة الليسانس تُعتبر في برنامج هذه المرحلة مادة من المواد، فإنّها في مرحلة الماستر تخصّ السّداسي الثاني بأكمله، ممّا يفسر القيمة التي تكتسيها البحوث في هذا المستوى، باعتبارها تهيء الطالب للمراحل البحثية اللاحقة، خاصة وأن هذه البحوث مهيأة للمناقشة العلنية لنيل الشهادة المقدم عليها. لذلك يحرص الأساتذة المشرفون على أن تكون مذكرات طلبتهم مؤسسة باعتماد خطوات البحث العلمي، من حسن اختيار الموضوع، إلى تحديد الإشكالية، وصوغ أسئلتها صياغة واضحة، وملائمة، وذات جدوى، ومحاولة الإجابة عنها إجابة متدرجة، وفق خطة أولية، ضمن فصول ومباحث، واختيار المنهج المناسب، وتجميع المصادر، والمراجع، والدراسات السابقة ذات العلاقة مع موضوع الدراسة، وتصنيفها تصنيفا يُسهّل استعمالها(كتب- دراسات- مقالات- مجلات- دوريات- مقابلات- مواقع إلكترونية- ملاحق...)، ومن ثم الوصول إلى إعداد خلاصة لكل المعطيات، واستخلاص النتائج، قبل الانتهاء إلى مرحلة إعداد المسودة، ثمّ مراجعتها من ناحية الشكل والمضمون(سلامة الاقتباس والتهميش- صحة التوثيق- التزام نظام الفقرات - ضبط علامات الترقيم) من أجل الوصول إلى مرحلة التحرير النهائي والنشر.

غير أن هذه الجهود لا تظهر بشكل جدي في بحوث الطلبة، لاعتبارات مختلفة، وللوقوف عند بعض هذه الهنات، ندعو الطلبة إعداد إلى بحوثهم إعدادا علميا، في مواجهة الموضوعات المختلفة، بلفت انتباههم إلى مراعاة كافة الشروط العلمية والأكاديمية المعمول بها، خاصة من ناحية استيفاء الأسس المنهجية المنصوص عليها في البحث العلمي.

2- المقدمة وعناصرها المُتَضَمَنَة:

نشير في المقدمة إلى موضوع البحث ثم نذكر أسباب اختياره وأهميته(ذاتية أو موضوعية) ثم نلتفت إلى أبرز الدراسات التي تناولته، ثم نذكر الإضافة المرجوة التي يمكن أن يحققها، وبعدها نصيغ الإشكالية، وتصاغ الإشكالية في شكل سؤال أو أسئلة عديدة محددة باستعمال ألفاظ وجمل ومصطلحات، لا لبس فيها ولا غموض، وهي عبارة عن تصور عام للموضوع، هذا التصور يحصر الموضوع، فتسهل معالجته، ثم يُتبع طرح الإشكالية بمحتويات الفصول، وهي تجزيء محكم، ومرتب، ومتسلسل في الدلالة والمعنى، وفيها تدرج علمي، وبعدها نذكر المنهج المتبع في تناول الموضوع، ثم تتم الإشارة إلى أبرز المصادر والمراجع التي تعتمدها الدراسة.

كما يمكن ذكر الصعوبات التي اعترضت الباحث، تتبع بواجب الشكر للمشرف ولكل من ساعد في إنجاز البحث.

تكون كتابة "المقدمة" و" المدخل" و" الخاتمة" من دون "أل " التعريف، لأن الأمر يتعلق بكيفية ما، من بين مئات الكيفيات في كتابة مضامين هذين العنصرين، وليس هناك كيفية واحدة نموذجية في كتابة مضامينهما.

للإشارة فقد تُتْبَع مقدمة البحث بـ " تمهيد أو " مدخل" مرتبطين بالموضوع ويوسعان فيه... كما يمكن الاستغناء عنهما، وهذا بحسب ما يتطلبه الموضوع المعالج، فليس كل بحث بحاجة إلى تمهيد أو مدخل.

3- ضبط العناوين وإشكالية البحوث التطبيقية:

إنّ تناول أي موضوع يحتم على صاحبه تحديد عنوانه، من منظور أن تحديده يجعله مؤطَرًا، ويجعل له مسارا بيّنا، لذلك تعدّ هذه العملية- أي ضبط العنوان- ضرورية حتى لا يقع الطالب في أحد أمرين؛ إما أن يكون العنوان فضفاضا، والمتن مقتضبا، أو أن يكون العنوان دقيقا، ويأتي المتن موسعا شاسعا من غير حدود تحده.

كما يجب إيلاء العناوين الداخلية الأهمية نفسها التي يتم إبلاؤها للعنوان الخارجي، مع ضرورة الحرص على الصياغة الجيّدة للعناوين جميعها، وتجنب العناوين الفضفاضة التي تصدق على أية دراسة مماثلة، ما يعني أن صياغة العناوين تخضع لطبيعة الدراسة من جهة، وتكون نابعة من المدونة المشتغل عليها بناء ومعنى، من جهة ثانية.

وهنا أميل إلى طريقة العمل التالية:

يبدأ الطالب بالنظري من الكتب منسق مع الشواهد ثم التحليل الخاص به، مع استخدام أدوات الربط، وحسن الانتقال من تحليل فكرة إلى فكرة أخرى، أي على النحو التالي:

أ- النظري من الكتب(فقرة أو صفحة أو أكثر).. منسق مع ب- الشواهد من المدونة (رواية مثلا) جـ- التحليل الخاص بالطالب(تحليل كل شاهد على حدة).

أما الطريقة التي تُعتمد في بعض المذكرات، والتي يتم بموجبها الفصل بين النظري والتطبيقي، فيخص عنوان الفصل الأول المفاهيم النظرية، ويتصدى الفصل الثاني للجوانب التطبيقية، فاعتقد أن هذا الفصل غير مجد، وهو فصل سَمِج لأسباب، أوردها فيما يلي:

- **أولا:** الباحث مجبر في هذه الحال على ذكر كل ماله صلة بهذا النظري، ولا يسمح له بإغفال أية فكرة لها علاقة به(الاشتغال على الشخصية مثلا)، بالتالي نجد إسفافا في إيراد" النظري".

- **ثانيا:** يجب أن يكون هذا النظري ملائما بالضرورة لما سيتم إيراده من الشواهد المأخوذة من النص، نموذج التطبيق، وهو أمر يظل مستحيلا، لأن النص مهما كانت طبيعته لا يمكن أن يستوفي جميع النظريات الخاصة بأي مفهوم من المفاهيم، فالمفروض أن شواهد النص هي التي تستدعي جوانب نظرية معينة، باعتبار أن هذه النظريات ليست يقينيات، فأي نظرية ما هي إلا مجرد تصورات، ولا تكمن قيمتها في فهمها فحسب، وهو أمر حاصل بالتأكيد، ولكن أيضا في حسن استغلال مفاهيمها.

- **ثالثا:** إن هذا التقسيم في حقيقته غير حاسم بين النظري والتطبيقي، من منظور أن الطالب الباحث يجد نفسه أثناء التطبيق مجبرا على إعادة شيئا من التنظير، حتى يستوفي البحث تركيبه ومعناه أثناء التحليل، وبالتالي يقع التكرار الذي يبعث الملل في المتلقي، ويجعله شديدة النفور من مواصلة متابعة أطوار البحث المختلفة.

- **رابعا:** يجد الباحث الذي يشتغل على بينة زمنية أو مكانية لرواية ما- باعتماد التقسيم النظري والتطبيقي- نفسه يعيد الفصل النظري الوارد في بحث آخر سبقه إلى موضوع البنية الزمنية أو المكانية، كما أن بحثه في جانبه النظري سيكون هو نفسه لباحث لاحق، يشتغل على البنية نفسها، ويعتمد التقسيم ذاته، الأمر الذي يجعل مجموعة من البحوث عبارة عن نسخ مكررة.

لذلك أعتقد أن ضبط العناوين بعيدا عن هذا التقسيم، يُكْسِب البحث معناه، ويجعل القارئ - مهما كانت صفته- متابعا شغوفا لما بين دفتيه. مما يجعلنا نقول أن التقسيم السليم للخطة، عليه أن يستوفي في ضبط العناوين، الشروط التالية:

- تأمل العناوين الأساسية والعناوين الفرعية.
- اعتماد الموضوعية والمنهجية في التقسيم، والتبويب.
- احترام التدرج في معالجة الموضوع، وتقسيم البحث.
- لابد أن يكون التقسيم منطقيا، وليس مجرد تجميع لعناوين ومضامين...
- تجنب التكرار بين العناوين الأساسية، والعناوين الفرعية.
- الانتباه إلى تحقيق التوازن بين الفصول ومباحثها.
- انتقاء العناوين بدقة، ومراجعتها.

4- وظيفية الهوامش:

تمكِّن إجادة توظيف المقتبسات، والتضمينات، والهوامش البحث من الظهور في صورة جيّدة، خاصة مع استغلال الهوامش بإيضاحات داعمة، تضيء جوانب الموضوع المطروق، فلا نكتفي في الهوامش بتدوين بيانات المصادر والمراجع المستعان بها، من زاوية ضرورة العودة إليها، والاطلاع عليها فقط، إنما أيضا يُمْكن تدوين أفكار أخرى في هذه الهوامش، تثري البحث وتثمنه، وتبرز أن عملية التهميش ليست عملية آلية، وإنما هي من صميم البحث كذلك، وهكذا يغني الهامش البحث، ويدعم أراء الباحث في الآن نفسه، فضلا على أنّه يسهل على القارئ العودة إلى المصادر والمراجع المعتمدة، التزاما بالأمانة العلمية، وبهذه الصورة تكون الهوامش قد استُغلت استغلال جيدا.

ولكي يكون التهميش وظيفيا في تدوين المصادر والمراجع، يجب اتّباع الكيفيات التالية:

- اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب، دار النشر، البلد، الطبعة، السنة، الصفحة.
- إذا كرر المرجع نكتفي باسم المؤلف والعنوان والصفحة.

- إذا استخدم المرجع مباشرة في الصفحة نفسها (الواحدة) أكثر من مرة نكتب عبارة " المرجع نفسه، والصفحة".

- ضرورة الانتباه إلى وضع العبارة المأخوذة من المرجع بين مزدوجتين صغيرتين، ونضع رقما عندهما.
- إذا تصرف الباحث في العبارة لا يضع المزدوجتين بل يكتفي بالترقيم فقط في المتن، ويكتب في أسفل الصفحة أي في الهامش: ينظر، ثمّ يسجل البيانات الخاصة بالمؤلف.

- يجب أن لا ننقل عن ناقل، إذ كثيرا ما نجد أن الطلبة ينقلون عن ناقل، وهذا مناف لمنهجية البحث، وتجب العودة إلى الأصل، وإذا ما حصل وتعذر ذلك، بعد بحث مضن، فإن طريقة التهميش تتغير، وفي هذه الحال نذكر في الهامش: بيانات الكتاب المتصفح نقلا عن، ثم ندوّن بيانات المصدر أو المرجع الأصل ...

5- المنهج المعتمد وإمكانية الإفادة من معارف أخرى:

تستوجب البحوث الأكاديمية ضرورة الالتزام بمنهج واحد، من بداية الدراسة إلى نهايتها، مع ضرورة التحكم في أدواته الإجرائية، وإن كان أن إمكانية الاستعانة في بعض الحالات بمنهج تقارب أدواته الإجرائية المنهج المعتمد أمر وارد بامتياز، إذ « إن الدراسة المنهجية للنص لا تعني التكرار الرتيب، بل إنها أول ما تنفيه في ذلك التشكّل المختلف والمتنوع الذي تسعى فيه والذي يستدعيه تعاملها الخاص مع النص المتناول. إنها تعني التجديد والابتكار، بما أنها عملية واعية لسيرورتها بقدر ما هي متنبهة لخصوصيات موضوعاتها وخصوصيات المسائل التي تطرحها عليها. ذلك أنها جدلية حكمًا في

ذاتها، بقدر ما هي جدلية مع الآخر وعلى هذه الجدلية نراهن.»[1]، كم يذكر الباحث سامي سويدان، الأمر الذي يسنح بتجنب التطبيقات الحرفية، ويهيء المتلقي إلى تلمس دواخل النصوص ومقولاتها، دون تطبيق النظريات بصورة قسرية، أي؛ بمعنى الانفتاح على آفاق قرائية تفسح المجال لاستنباط أبعاد دلالية أخرى، بالإفادة من معارف أخرى، تغني المنهج وتسمح بتوسيع مجالات الدراسة النقدية، مع الإشارة إلى ذلك في المقدمة، أو في هوامش صفحات البحث.

وبناء على ما سبق؛ يجتهد الطلبة في المواءمة بين بعض المناهج الغربية والنصوص العربية، خاصة السردية منها، بالنظر لطبيعة المناهج الغربية الحديثة والمعاصرة في حد ذاتها التي تشتغل على النصوص السردية أساسا، لكن الملاحظ أن هذه التطبيقات كثيرا ما تحيد عن هدفها، لقصور في استيعاب أدواتها الإجرائية، ومن ثم يسوء استخدامها، يتجلى هذا خاصة في التعامل مع تقنياتها، إذ يتم حصر العينات التي يتم الاشتغال عليها، دون القيام بتحليلها، ومحاولة الإجابة عن السؤال التالي، لماذا وردت هذه النصوص المُجْتزأة بهذه الصيغة أو بتلك الصيغة؟ بل يكتفي الطالب باستخراجها، وتحديد نوعها فقط، أي؛ يتوقف عند عملية الوصف، ولا يتجاوزها إلى ما هو أهم، وهو الإجابة عن السؤال: لماذا؟ كما يحدث في التعامل مع تقنيات البنية الزمنية في النصوص السردية، المُستنِدة في التحليل إلى ما أورده الباحث جيرار جينيت Gérard genette، إذ نجد بعض الطلبة يتوقفون عند استخراج العينات فقط مثلا: السوابق واللواحق، أو تقنيات المدة (الخلاصة- الحذف- الوقفة- المشهد-) وأنواع التواتر(الفردي- المكرر- المؤلف)، وأحيانا أخرى نراهم يُتبعون هذه العينات التمثيلية بتحاليل منقولة من دراسات أخرى، لا علاقة لها بمتن الدراسة، فتأتي هذه التحاليل في شكل إسقاطات، مما يعكس هذا التناول الفج لنصوص على قدر كبير من النضج والتمرس الفنيين، في الوقت ذاته تَبرز فيه هشاشة تلقي هؤلاء الطلبة لهذه المناهج، وعدم استيعابهم لها.

واعتقد أن مقاربة النصوص الأدبية بهذه الكيفية، هي التي تجعل الطالب عاجزا في خاتمة البحث على حصر نتائج مذكرته، فيلجأ مرة أخرى إلى السطو على نتائج بحث آخر، ويُضمِنُها بحثه، أو يَضُمُها إلى نتائج بحث آخر، ويوردها معًا، حتى لا يُكتشف أنها مجرد إسقاطات، مُقْحَمَة، مُمَازجَة، لا علاقة لبحثه بها، ولا مبرر لوجودها فيه.

وفي موضوع ذي صلة، يلجأ بعض الطلبة أثناء مقاربتهم للنصوص إلى الاستعانة بترسيمات بيانية أو جداول إيضاحية، وهو أمر في غاية الأهمية، ولكن ما يُعَاب على هذه الترسيمات هو أنها إسقاطات من بحوث أخرى، ثم لا يُتْبِعُها الطالب بشروحات، وتحاليل، وتعاليق، تُبين ضرورة استخدامها، وتمكِّن قارئها من فهم دلالاتها.

كما نلحظ أحيانا أخرى بعض الطلبة يُقحمون في بحوثهم أفكارا، أو جملا إقحاما، لا تفيد البحث في شيء، بل على العكس من ذلك تماما، تورطهم في مشاكل منهجية هم في غنى عنها، وتشوش هذه الأفكار والجمل على حسن استقبال البحث بشكل عام. والأدهى من ذلك، وبدافع الإعجاب بهذه الأفكار أو الجمل، التي صادفتهم هنا أو هناك، كثيرا ما يقع هؤلاء الطلبة أنفسهم أيضا في التكرار الذي لا طائل منه، سواء أتعلق الأمر بتكرار جمل بعينها، أو بإيراد معارف مكرورة.

6- ضرورة توحيد المصطلح:

يستدعي البحث الأكاديمي ضرورة توحيد المصطلح، في أية دراسة علمية، والاستقرار على مصطلح واحد، من بداية البحث إلى نهايته، أي؛ بمعنى الوفاء للمصطلحات المستخدمة بلفظها، ومعناها، تجنبا لأي لبس ناجم عن التنويع في المصطلح، أو استخدام المصطلح الواحد في معان متعددة، ما يعني تطويع المصطلح، بحسن استخدامه، حفاظا على سلامة تلقيه.« ومما هو معلوم بالضرورة لدى المشتغلين بالترجمة والاصطلاح أن المصطلح مرتبط بالمفهوم الذي وضع له ارتباطا وثيق الصلة، تقتضي الحالة المثلى أن تكون العلاقة بينهما في الدلالة علاقة أحادية؛ متى ذكر المصطلح المعين التُفت إلى معناه من غير لبس ولا إبهام فلا مجال للاشتراك ولا للتعدد؛ ولا سبيل إلى دلالة المصطلح على مفاهيم متعددة.»[2].

كما يجتهد الطلبة في تقديم بعض المقابلات للمصطلحات العربية باللغة اللاتينية، ولكن تخونهم اللغة الأجنبية لعدم معرفتهم بها، فيتم تدوين ذلك بشكل خاطئ، لذلك فالطالب مدعو إلى الاكتفاء بتدوين ذلك باللغة العربية فقط، مع مراعاة دلالة المصطلح وخلفيته الفكرية، والمعرفية، فـ«...المصطلح لا يخلو من " شحنة ثقافية" وله" حكاية وتاريخ"، ويختزل قصة أو نظرة معينة إلى الواقعة أو القضية التي وضع للتعبير عنها.» [3].

وإذا كان الطالب الباحث يرى ضرورة في تدوين المصطلح باللغة اللاتينية، عليه أن يتحرى كتابة المقابل بشكل صحيح، تجنا للتشاكل الاصطلاحي. على أن يكون ذلك في المرة الأولى التي يرد فيها المصطلح في متن البحث، أما إذا تكرر فيكتفي بكتابته باللغة العربية فقط. وهذا الأمر يقع على أسماء الباحثين الأجانب أيضا، إذ لمّا تُذكر أسماؤهم لأول مرة في متن البحث، يجب تسجليها باللغتين العربية واللاتينية، ومع تكرار ذكر أسمائهم لاحقا، يتم تسجليها باللغة العربية فقط، شريطة كتابة أسمائهم بالصورة نفسها، وبشكل صحيح في اللغتين العربية واللاتينية.

7- طريقة الاستشهاد:

يشترط الأكاديميون حين يتم الاستشهاد أن لا يتجاوز ذلك سبعة أسطر على أكثر تقدير، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاستعانة باستشهادات طويلة، وفي حال رأى الطالب ضرورة إطالة المقتطفات بالنسبة للشواهد التطبيقية، بالنظر إلى صعوبة الاجتزاء، يمكنه فعل ذلك، مع حذف ما يراه مناسبا، باللجوء إلى نقاط حذف متواصلة على الشكل التالي (...)، حتى لا يفقد المنقول معناه، دون تجاوز سبعة أسطر. أو عليه أن يجتهد في تجزيء هذا المنقول إلى أجزاء بسيطة، مع ضرورة الفصل بينها- أي الأجزاء- بجمل ملائمة من صياغته، مع حسن الربط، وحسن الانتقال من فكرة إلى أخرى. وهذا الأمر يدعونا أيضا إلى التأكيد على ضرورة الفصل بين استشهادين متتابعين بجملة أو جملتين، فلا يقبل أبدا أن نسوق استشهادين بشكل تكديسي دون فصل بينهما. كما لا يقبل أن نبدأ باستشهاد أو ننهي باستشهاد، بل يبدأ الباحث بجملة أو جملتين من عنده قبل الاستشهاد، كما لا يختم الباحث أي عنصر من عناصر بحثه باستشهاد، بل يُتبع ذلك بشيء من الشرح، أو التعليق، أو التعقيب.

8– الخاتمة واستخلاص النتائج:

تحمل خاتمة البحث النتائج المتوصل إليها، وكثيرا ما يسجل الطالب الباحث في نهايتها فقرة تبدأ عادة بالقول« وأخيرا من خلال هاته النتائج المتوصل إليها نتمنى أن نكون قد وفقنا في تناول جوانب مهمة...» أو« أخيرا لا ندعي بلوغ الكمال في هذه الدراسة، ولا نزعم أننا جئنا بما لا تأت به الأوائل، ولكن حسبنا أننا اجتهدنا قدر الإمكان...» وأعتقد أن مكان هذا النوع من الفقرات هو في المقدمة وليس في الخاتمة، فالمقدمة هي آخر ما يكتب في البحث، وهي أول ما يواجه القارئ في البحث، إذ إنها هي التي يُقرأ من خلالها مسار البحث، بما فيها الإشارة إلى الخاتمة التي ترد في شكل خلاصات واستنتاجات خاصة بالموضوع المطروق.

للإشارة؛ فإنه يمكن إيراد هذه الاستنتاجات في شكل عناصر منفصلة، تبعا لمقتضيات المقاربة، ومرتبة حسب تنظيم الفصول ومباحثها، كما يمكن إيرادها في شكل فقرات متتابعة، يعضد بعضها بعضا، وفق تدرج مقبول.

قد تُتبع الخاتمة بـ" ملاحق" ليأتي الدور على قائمة المصادر والمراجع التي ترتب ترتيبا ألفبائيا...ففهرس الموضوعات مرتبا ترتيبا، ومرقما.

يدوّن بعض الطلبة أحيانا خطة البحث في بداية المذكرة، وهذا مناف لمنهجية البحث من زاوية أن هذه الخطة متوافرة في الفهرس، الذي غالبا ما يوضع في نهايتها، ويضعها آخرون أحيانا قليلة في البداية.

كما يقوم بعض الطلبة بإيراد تعريفات خاصة بالمؤلفين، وملخصات لبعض أعمالهم الإبداعية ضمن الفصول المستعان بها، والأولى أن توضع هذه التعريفات والملخصات في الملاحق لا في الفصول، على أن تكون هذه الملاحق بعد خاتمة البحث، وليس قبلها، كما نعثر عليه في بعض المذكرات.

9- كيفية ترتيب المصادر والمراجع:

أ- المدونة.

ب- الدواوين.

ت- المراجع باللغة العربية .

ث- المراجع المترجمة.

ج- المصادر والمراجع الأجنبية.

ح- المعاجم.

خ- الرسائل الجامعية.

د- المجلات والدوريات.

ذ- المواقع الالكترونية.

10-خاتمة:

ونافلة القول؛ نقول وحتى يستوفي البحث صورته المثلى، على الطالب أن يحسن توظيف المقروء السردي، والشعري، النقدي، ويتمكّن من تحليل المدونة بلغة نقدية علمية، وموضوعية، ويُجيد توظيف المقتبسات، والتضمينات، والهوامش، ويكون مثالًا للأمانة العلمية.

11- قائمة المراجع:

1- أحمد الفوحي، في الترجمة والاصطلاح- مصطلح " السنة السباعية- نموذجا، مجلة علامات ، مكناس، المغرب، العدد28، 2007.

2- سامي السويدان ، في النص الشعري العربي – مقاربات منهجية- دار الآداب، بيروت، 1999، ط2.

12-الهوامش:

[1]- سامي السويدان ، في النص الشعري العربي – مقاربات منهجية- دار الآداب، بيروت، 1999، ط2، ص15.

[2]- أحمد الفوحي، في الترجمة والاصطلاح- مصطلح " السنة السباعية- نموذجا، مجلة علامات ، مكناس، المغرب، العدد28، 2007، ص 25.

[3]- المرجع نفسه، ص 26.